

## الإدارة العامة للمحاماة

خمس سنوات مرت على صدور نظام المحاماة ولائحته التنفيذية ولعل المطلع القريب من واقع المهنة يرى بعينه ما تحقق لهذه المهنة من قفزة نوعية بعد صدور النظام شأنها في ذلك شأن الكثير من أعمال الوزارة التي استحدثت أنظمتها وطورت مثل نظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات.. إلخ.

والإدارة العامة للمحاماة تطمح للمزيد من التقدم والرقى لهذه المهنة سواء في شخص المحامي من تأهيل أكاديمي متخصص وخبرات مكتسبة وكذا تطوير علاقة المهنة بمرفق القضاء وما يتصل به من أجهزة، حيث إن المحامي يعد في كثير من الأنظمة المقارنة بالقاضي الواقف لما له من مساهمة فعّالة في تحقيق العدالة، ولا عبرة بمن شذ من المحامين عن هذه القاعدة، هذا وقد وصل عدد المحامين المرخص لهم بمزاولة المهنة إلى ألف وستة عشر محامياً، كما أن الإدارة قامت بتوجيه من معالي الوزير بتمديد تصاريح عدد ستة وخمسين محامياً من الحاصلين على تراخيص سابقة ولم تستوف جميع الشروط في حقهم، ووصل عدد المحامين تحت التدريب المسجلين لدى الإدارة إلى ثلاثمائة وتسعة وعشرين محامياً متديراً.

وتقوم الإدارة بجولات متابعة بصفة مستمرة للموقوف على نظامية المنتميين لهذه المهنة والتعرف على الإشكالات والعوائق التي قد تعترض طريقهم في تأدية واجبهم ودراسة جميع ما يصل إلى الإدارة من اقتراحات من المحامين، وكذلك التعرف على ما لدى الآخرين خارج المملكة من أمور تخدم المهنة والمحامين من خلال المشاركة في المؤتمرات واللقاءات الخاصة بالمحاماة والتي تنظم من قبل دول سبقت المملكة في تأطير وتأصيل هذه المهنة.

والإدارة العامة للمحاماة تسعد بدعم معالي الوزير - حفظه الله - ومساندة فضيلة وكيل الوزارة لتدليل كل العقبات التي تواجه المحامين في مجال عملهم وتطوير واقعها ليتوافق مع ما تقدمه من أعمال وما ترمي إليه من إنجازات في تطوير المهنة لتواكب الدول المتقدمة في ذلك.

مدير الإدارة العامة للمحاماة  
عبدالرحمن بن عبدالله الحوتان

## ضمانات المحامي

عزيزي القارئ الكريم

أضع بين يديك بعض الضمانات التي كفلها نظام المحاماة لضمان أداء المحامين لمهامهم، وهي كما يلي:

القدرة على أداء جميع وظائفهم المهنية بدون مضايقة أو تدخل غير لائق وعدم التعرض أو التهديد بالملاحقة القانونية أو العقوبات الإدارية والاقتصادية وغيرها نتيجة قيامهم بعمل يتفق مع واجبات ومعايير وآداب المهنة المعترف بها وذلك طبقاً للمادة الثالثة عشر من نظام المحاماة السعودي، حيث ورد فيها ما نصه: «للمحامي أن يسلك الطريق التي يراها ناجحة في الدفاع عن موكله، ولا يجوز مساءلته عما يورده في مرافعاته كتابية أو مشافهة مما يستلزمه حق الدفاع..»

كذلك لا يجوز لأي جهة مخولة بالنظر في القضايا وفق الأنظمة من منع المحامي من ممارسة حق الترافع عن الغير أو إعطاء الاستشارات القانونية ما لم يوجد مانع شرعي أو نظامي، وذلك طبقاً لما جاء في المادة الثامنة عشر من نظام المحاماة السعودي والتي ورد فيها ما نصه: «للمحامين المتبدين في جدول المحامين الممارسين دون غيرهم حق الترافع عن الغير أمام المحاكم أو ديوان المظالم، أو اللجان المشار إليها في المادة الأولى من هذا النظام...»

ومن الضمانات التي تكفلها السلطات المختصة للمحامي: «تقديم التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه، وضمان إمكانية حصول المحامين على المعلومات والاطلاع على الملفات والوثائق المناسبة التي في حوزتها أو تحت تصرفها لفترة تكفي لتمكين المحامي من تقديم مساعدة قانونية فعالة لموكليهم وذلك طبقاً لما ورد في المادة التاسعة عشر من نظام المحاماة السعودي والتي نصت على ما يلي: «على المحاكم وديوان المظالم واللجان المشار إليها في المادة الأولى من هذا النظام والدوائر الرسمية وسلطات التحقيق أن تقدم للمحامي التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه، وأن تمكنه من الاطلاع على الأوراق وحضور التحقيق ولا يجوز رفض طلباته دون مسوغ مشروع، وذلك وفق ضوابط حددتها اللائحة التنفيذية لهذه المادة.»

ومن الضمانات المكفولة للمحامي احترام جميع الاتصالات والمشاورات بين المحامين وموكليهم وإحاطتها بالسرية.

أما بالنسبة للضمانات التي يحاط بها المحامي أثناء مساءلته تأديبياً فله حق المواجهة، وحق الدفاع، والحيدة وعدم الانحياز، وتسبب القرار أو الحكم التأديبي، والرقابة القضائية، والاعتراض على الأحكام والقرارات الغيابية، وذلك طبقاً للمادة ٣٢، والمادة ٣٣، والمادة ٣٤ من نظام المحاماة ولائحته التنفيذية.

الباحث في الإدارة العامة للمحاماة

عمر بن عبدالعزيز الخريف

## سؤال وجواب

❖ يلاحظ الزائر للمحاكم الشرعية وجهات التقاضي الأخرى أن كثيراً من المحامين لا يحملون ترخيصاً لمزاولة المهنة وقد يكونوا غير موهلين أصلاً لها فهل عالج نظام المحاماة ذلك؟ وما دور الإدارة العامة للمحاماة تجاه ما ذكر؟

- نظام المحاماة قصر حق الترافع على المحامي المرخص له بمزاولة المهنة كما أنه يحق لكل شخص أن يترافع عن نفسه إلا أن المادة الثامنة عشر من نظام المحاماة أجازت الترافع عن الغير استثناء ممن يأتي:

أ - أي وكيل في قضية واحدة إلى ثلاث، فإن باشر الوكيل ثلاث قضايا عن ثلاثة أشخاص متعددين لا تقبل وكالته عن غيرهم.

ب - الأزواج أو الأوصهار أو الأشخاص من ذوي القربى حتى الدرجة الرابعة.

ج - الممثل النظامي للشخص المعنوي.

د - الوصي والقيم وناظر الوقف في قضايا الوصاية والقوامة ونظارة الوقف التي يقومون عليها.

هـ - مأمور بيت المال فيما هو من اختصاصه حسب النظام والتعليمات.

ولا يشترط فيمن يترافع ممن ذكر أعلاه أن يكون مرخصاً له بمزاولة المهنة وممن تنطبق عليه الشروط المطلوب توافرها في المحامي.

والمنظم حينما ذكر المادة الثامنة عشر وخاصة البند (أ) منها راعى ظروف الكثير من سكان القرى والهجر التي لا يتواجد بها المحامون عادة، والزامهم بتوكيل محامي قد يجلب عليهم أعباء مالية تثقل عليهم، وذلك لأن المحامي سيتكبد مشاق وعناء السفر مما يضاعف الكلفة على الموكل.

والإدارة العامة للمحاماة جادة في تطبيق النظام وعدم تجاوز الوكالات الثلاث المسموح بها في البند (أ) وإن كان في حصر هذه الوكالات مشقة لا سيما والمراد جميع جهات التقاضي بالمملكة.

وقد أصدر معالي وزير العدل تعميمياً لجميع المحاكم، وجهات التقاضي إلى وجوب التقيد بما ورد في المادة الثامنة عشر من نظام المحاماة وعدم تجاوزها، وكذا ما يقوم به قسم المتابعة من جولات بصفة مستمرة على مكاتب المحامين لتأكد من نظامية وضعهم وإحالة من لا يوجد لديه تصريح بمزاولة المهنة إلى جهة الاختصاص. والإدارة حريصة كل الحرص على أن لا يزال مهنة المحامي إلا من هو مرخص ومؤهل لها إلا أنها تلتزم بما حدد لها في النظام حيث إن واضع النظام راعى ظروف جميع المواطنين في هذه البلاد.

قسم المتابعة بالإدارة العامة للمحاماة

## أسماء المحامين المصرح لهم بمزاولة المهنة من تاريخ ٢/١٢/١٤٢٧هـ

الغامدي	الفالح	محمد بن أحمد بن محمد الضبعان
علي بن عبدالله بن مشاري السعدون	إبراهيم بن أحمد بن سعيد اليماني	إبراهيم بن عبدالله بن محمد
علي بن محمد بن عبدالله التويجري	زمزمي	التويجري
علي بن محمد بن علي الياسين	فيصل بن إبراهيم بن محمد الطريقي	عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد
سلطان بن فراج بن رشيد المدارية السبيعي	علي بن عبدالعزيز بن عثمان العساف	العبد اللطيف
ناصر بن صالح بن علي الحمدان	محمد بن صالح بن عبدالله آل إسحاق	فارس بن صلاح بن إبراهيم الحجيلان
أحمد بن خالد بن حامد أزهري	الصيعري	محمد بن عبدالله بن رحمة الله أكبر
فهد بن حمود بن إبراهيم العبيد الله	عبدالعزیز بن حنيشل بن صالح السديري	عبدالله بن عبدالكريم بن عبدالله الزامل
عبد اللطيف بن علي بن عبدالله بن سيف	حسام بن عبدالوهاب بن عبدالسلام عطار	شادي بن محمد بن راشد البلي
د. عبدالرحمن بن عبدالله بن فهد	سلمان بن عايض بن سليمان العمري	خالد بن هليل بن هضيان العرادي
العيسى	محمد بن راشد بن حزام الحسن الدوسري	وليد بن حسين بن حمزة النبهاني
ممدوح بن محمد سعيد بن يحيى لغبي	إبراهيم بن محمد بن علي الدريبي	عبدالله بن علي بن مناور المردي
ناصر بن ناجي بن دخيل الله العنمي	بندر بن أحمد بن محمد بن عبيد	الجهني
الجهني	منصور بن محمد بن راشد السندي	أنور بن ماجد بن أنور عشقي
محمد بن كليب بن مجول الشعلان	عبدالله بن عثمان بن سليمان الحميضة	عبدالرحمن بن محمد بن علي السيف
عبدالمجيد بن محمد بن حسين	ماجد بن محمد بن علي المسلم	صلاح بن إبراهيم بن صالح الحجيلان
الجحيشي البارقي	عبدالله بن سليمان بن علي الغفيص	خالد بن عبدالله بن عبدالعزيز المسعود
سعود بن عبدالله بن محمد الفنينان	محمد بن سليمان بن عبدالله الهنا	علي بن محمد بن معتق آل قريش
رياض بن محمد بن سعد المهيزع	عبدالله بن سالم بن فرحة الدوقي	عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن فالح

## أسماء المحامين الذين تمّ تهديد تصاريحهم السابقة

يحيى بن عبدالله بن أحمد آل يحيى	صالح بن رشيد بن عبدالله العوين	حمد بن علي بن عبدالله السندي
حمد بن عبدالله بن محمد القصير	عبدالرحمن بن حمد بن يوسف التويم	عبدالرحمن بن صالح بن إبراهيم الرغببي
فريح بن علي بن تركي العقلاء	عبدالرحمن بن عبدالله بن سالم العطاس	أيمن بن بهاء الدين بن أحمد السراج
أحمد بن محمد بن عبدالله الشنقيطي	زامل بن شبيب بن ركاض آل ركاض السبيعي	عدنان بن عبدالله بن أحمد الصالح
محمد بن عبدالله بن عتيق الشمري	ساير بن فارس بن محسن الجش المطيري	سامي بن مالك بن كامل خجا
سلطان بن حمد بن محمد الحواس	صلاح بن السيد بن محمد سيد	عبدالعزیز بن علي بن عبدالله المقبل
سعيد بن إبراهيم بن سالم العطوي	عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن العويد	فهد بن هدوب بن فوزان المهيدب
حمدي بن حميد بن حامد الظاهري	حمد بن سند بن عبدالعزيز آل سند	يوسف بن علي بن صالح التقيدان
عبدالعزیز بن إبراهيم بن محمد الدليقان	محمد بن صالح بن صالح الصالح	عبدالرحمن بن علي بن تركي العقلاء
عبدالله بن صالح بن محمد المقوشي	إبراهيم بن محمد بن عامر أبومسمار	عبدالعزیز بن فؤاد بن محمد عسيري
مفلح بن عبدالله بن مطر آل مطلق	علاء الدين بن شاكر بن عبدالله آل غالب الشريف	عبدالعزیز بن عبدالله بن علي آل دشان
عثمان بن علي بن محمد الركبان	يحيى بن محمد بن سعيد الشهرياني	إبراهيم بن عبدالعزيز بن سليمان
إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم المبارك	محمد بن فالح بن عبدالله البركاتي	السندي
عبدالمالك بن عبدالعزيز بن عبدالله أبا الخيل	عبدالرحمن بن عمر بن محمد نصيف	ناصر بن مبارك بن حمد الحريس

## حكم الحمامة عن المبطل في دعواه

قال الله تعالى: ﴿ وَتَعَارَفْنَا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَارَفْنَا عَلَى الْإِثْمِ وَالعُدْوَانِ ﴾ [المائدة: ٢].  
وقال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ﴾ [١٠٦] واستغفر الله إن الله كان غفوراً رحيمًا [١٠٧] ولا تجادل عن الذين يخاتون أنفسهم إن الله لا يحب من كان خواناً أثيمًا [النساء: ١٠٥-١٠٧].

قال القرطبي - رحمه الله -: «نهى الله رسوله عن عضد أهل التهم والدفاع عنهم بما يقوله خصمهم من الحجة وفي هذا دليل على أن النيابة عن المبطل والمتهم في الخصومة لا تجوز فلا يجوز لأحد أن يخاصم عن أحد إلا بعد أن يعلم أنه محق».

قال ابن كثير: «روى ابن مردويه من طريق العوفي عن ابن عباس: أن نضراً من الأنصار غزوا مع رسول الله في بعض غزواته فسرقت درع لأحدهم فأظن بها رجل من الأنصار فأتى صاحب الدرع إلى رسول الله ﷺ فقال إن طعمة بن أبيرق سرق درعي فلما رأى السارق ذلك عمد إليها فألقها في بيت رجل بريء، وقال لنضر من عشيرته إني غيبت الدرع وألقيتها في بيت فلان وستوجد عنده فانطلقوا إلى نبي الله ﷺ فقالوا: يا نبي الله إن صاحبنا بريء وإن صاحب الدرع فلان وقد أخطنا بذلك علماً فأعذر صاحبنا على رؤوس الناس وجادل عنه فإنه إن لم يعصمه الله بك يهلك فقام رسول الله ﷺ فيراه وعذره على رؤوس الناس فأنزل الله ﷻ ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا ﴾ [النساء: ١٠٥].

وعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «من أعان على خصومة بظلم فقد باء بغضب من الله عز وجل».

قال ابن رجب رحمه الله: «إذا كان الرجل ذا قدرة عند الخصومة سواء كانت خصومة في الدين أو في الدنيا على أن ينتصر للباطل ويخيل للسامع أنه حق ويوهن الحق ويخرجه في صورة الباطل كان ذلك من أقبح المحرمات وأخبث خصال النفاق».

وهذه النصوص تدل على أنه لا يجوز للمحامي التوكل عن أحد في الخصومة إلا إذا علم أنه محق في دعواه وأما إذا علم أنه مبطل وكاذب فيها فإنه لا يجوز له الخصومة عنه، وإذا ظهر كذبه في أثناء السير في الدعوى فعلى المحامي أن لا يستمر فيها.

وهذا ما أكدته نظام المحاماة السعودية فقد نصت المادة الحادية عشرة على أنه: «على المحامي مزاولة مهنته وفقاً للأصول الشرعية والأنظمة المرعية والامتناع عن أي عمل يخل بكرامتها واحترام القواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن».

ونص البند رقم ١١/١ من اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة: «على المحامي ألا يتوكل عن غيره في دعوى أو نفيها وهو يعلم أن صاحبها ظالم ومبطل ولا أن يستمر فيها إذا ظهر ذلك له في أثناء التقاضي».

وقد ذهب بعض المحامين أنه يجوز للمحامي الدفاع عن الشخص الذي يعلم أنه مجرم ويحاول قدر المستطاع أن يستصدر الحكم ببراءته مع عدم الصاق التهمة بشخص آخر وتلقى أعباء القضية على بعض أجهزة الدولة كالنيابة أو الشرطة ونحوهما، وزعموا أن ذلك هو الحل الوسط المستتب من القواعد الأدبية والروادع الضميرية والوصايا الدينية.

وما تقدم من النصوص الشرعية وكلام أهل العلم كافية في رد هذا القول وإبطاله.

قسم المستشارين وتطوير المهنة بالإدارة العامة للحمامة

فيصل بن صالح بن عيسى العشويان  
عبدالعزیز بن عبداللہ بن صالح  
البصلي

بندر بن بخت بن سعيد الصفار  
أحمد بن محمد بن عيد العياشي  
الزهراني

إبراهيم بن عادل بن إبراهيم بن علي  
نافع  
عبدالمحسن بن عبدالحفيظ بن مبارك

الزايدي  
يحيى بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن  
اليحيا

خالد بن سعد بن علي الشثري  
محمد بن عبدالرحمن بن حمد بن  
بعبجان السبيعي

طاهر بن أحمد بن علي طالبي مدخلي  
أحمد بن عبدالله بن عبدالعزيز الرئيس  
عبدالعزیز بن محمد بن حمد بن مرشد  
راشد بن سليمان بن عبدالرزاق الدويش  
عبدالله بن عبدالقادر بن حسن البار  
عمر بن بريك بن بركي المولد

محمد بن أسامة بن محمد راضي

إبراهيم بن بكر بن يوسف فلاتة

عوض بن عايض بن مساعد المالكي

طارق بن عبید بن سالم المزیني

سعود بن علي بن حمد الصقري

عبدالعزیز بن علي بن رشيد المحيميد

أحمد بن عثمان بن عبدالعزيز التويجري

عقيل بن عبدالله بن عبدالحسن الفريخ

عايد بن شالح بن زايد التوموسي

سعد بن عبدالله بن سعد العريفي

أحمد بن علي بن عبدالله الألمي

محمد بن عبدالرحمن بن عمر الوسيدي

عبدالمحيد بن عبدالرحمن بن علي

الرشيد

إبراهيم بن فهد بن عبدالرحمن العبدالله

عبدالعزیز بن إبراهيم بن سعد العجلان